

المؤتمر العام

GC(48)/RES/12

Date: September 2004

General Distribution

Arabic

Original: English

الدورة العادية الثامنة والأربعون

البند 15 من جدول الأعمال

(الوثيقة GC(48)/25)

تقوية أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة

قرار اعتمد يوم 24 أيلول/سبتمبر 2004
خلال الجلسة العامة العاشرة

إنّ المؤتمر العام،

(أ) إذ يشير إلى قراره GC(47)/RES/9، المعنون "تقوية أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة"،

(ب) وإذ يضع في اعتباره أن أهداف الوكالة التي نصت عليها المادة الثانية من النظام الأساسي هي "تعزيز وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع"، وضمن عدم استخدام المساعدات المقدمة "على نحو يخدم أي غرض عسكري"،

(ج) وإذ يذكر بأن إحدى وظائف الوكالة المنصوص عليها في النظام الأساسي هي "أن تشجع وتساعد البحث في مجال الطاقة الذرية وتنميتها وتطبيقها العملي للأغراض السلمية في العالم أجمع"،

(د) وإذ يرى أن تقوية أنشطة التعاون التقني المتعلقة بالاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وتطبيقاتها العملية سوف تسهم إسهاماً جوهرياً في رفاه شعوب العالم وتساعد على الارتقاء بنوعية حياتها، ولا سيما شعوب الدول النامية الأعضاء في الوكالة،

(هـ) وإذ يشدد على أهمية نقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية لضمان استدامة قدراتها العلمية والتكنولوجية ومواصلة تعزيزها، بما يسهم بالتالي في التنمية الاجتماعية-الاقتصادية،

(و) وإذ يدرك ضخامة عدد مشاريع الحاشية (أ) المدرجة في إطار برنامج التعاون التقني،

(ز) وإذ يعي ما تنطوي عليه القوى النووية من إمكانات هائلة تكفل تلبية الاحتياجات المتزايدة إلى الطاقة في عدد من البلدان، وكذلك ضرورة التنمية المستدامة، بما في ذلك حماية المناخ،

(ح) وإذ يعي أيضاً الحاجة إلى تطبيق معايير أمان معترف بها دولياً في جميع استخدامات التكنولوجيا النووية من أجل حماية الإنسان والبيئة،

(ط) ورغبة منه في أن تكون موارد الوكالة المخصصة لأنشطة التعاون التقني مضمونة ويمكن التنبؤ بها وكافية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة الثانية من النظام الأساسي،

(ي) وإذ يذكر بالمقرر الذي اتخذته مجلس المحافظين في تموز/يوليه 2003، والذي أقره المؤتمر العام السابع والأربعون، ومفاده أنه بدءاً من عام 2005 فصاعداً، تُجرى مفاوضات بشأن الأرقام المستهدفة لصندوق التعاون التقني، مع مراعاة الطبيعة الطوعية للمساهمات في هذا الصندوق، على أساس التغييرات التي تطرأ على الميزانية العادية ومعامل تسوية الأسعار في الأعوام المناظرة،

(ك) وإذ يدرك ضرورة تحديد الرقم المستهدف لصندوق التعاون التقني عند مستوى ملائم وواقعي،

(ل) وإذ يحيط علماً بمقرر مجلس المحافظين التوصية بتحديد الرقم المستهدف لصندوق التعاون التقني لعامي 2005 و2006 بمبلغ ٧٧ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لكل من هذين العامين وبأن لا يقل مقدار الأرقام التخطيطية الإرشادية لعامي 2007 و2008 عن ٧٨ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار،

(م) وإذ يؤيد مقرر المجلس، الوارد في الوثيقة GOV/2004/46، بشأن الاستعاضة عن التكاليف البرنامجية المقررة الاسترداد بتكاليف المشاركة الوطنية التي ستقدر بنسبة 5% من التمويل الأساسي لمشاريع التعاون التقني الوطنية، اعتباراً من برنامج التعاون التقني لعامي 2005 – 2006، وكذلك مقرر المجلس بشأن إجراء استعراض لعمل آلية تكاليف المشاركة الوطنية في حزيران/يونيه 2006، استناداً إلى دراسة تحليلية تعدها الأمانة بالتشاور مع الدول الأعضاء،

(ن) وإذ يذكّر بالتزام الدول الأعضاء إزاء تكاليف المشاركة الوطنية،

(س) وإذ يحيط علماً بالنتائج المترتبة على آلية معدّل التحقيق كما حدّدها القرار GC(44)/RES/8،

(ع) وإذ يشير إلى ضرورة أن يتماشى تمويل التعاون التقني مع مفهوم "المسؤولية المشتركة" وأن يتقاسم الأعضاء جميعاً مسؤولية مشتركة حيال تمويل وتعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة،

(ف) وإذ يعرب عن تقديره للدول الأعضاء التي ساهمت بحصصها في الرقم المستهدف لصندوق التعاون التقني كاملة وفي أوانها،

(ص) وإذ يسلم في هذا السياق بضرورة أن تطبق الأمانة آلية المراعاة الواجبة على الدول الأعضاء بشكل صارم،.

(ق) وإذ يعرب عن قلقه لأن بعض الدول الأعضاء لا تساهم بكامل حصصها في الرقم المستهدف لصندوق التعاون التقني أو أنها لا تساهم في الصندوق على الإطلاق،

(ر) وإذ يؤكد على الحاجة المستمرة لتوفير تمويل كافٍ لبرنامج التعاون التقني والمحافظة، في الوقت نفسه، على توازن ملائم بين الأنشطة الترويجية وغيرها من الأنشطة المنصوص عليها في نظام الوكالة الأساسي،

(ش) وإذ يشدد على أهمية أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة، والتي ينبغي ضمان تمويلها بجملة طرق منها وضع ميزانية قائمة على النتائج واستخدام الميزانية العادية استخداماً مناسباً في دعم تلك الأنشطة وتنفيذها،

(ت) وإذ يعترف بأن تنمية الموارد البشرية وتوفير خدمات الخبراء والمنح الدراسية والدورات التدريبية وتوريد المعدات الملائمة تظلُّ كلُّها مكونات مهمة في أنشطة التعاون التقني من أجل ضمان التأثير والاستدامة،

(ث) وإذ يحيط علماً مع التقدير بمختلف الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة بشأن تنفيذ "استراتيجية التعاون التقني"، بما في ذلك عقد الاجتماعات الإقليمية لأغراض التخطيط، والاضطلاع بالأطر البرنامجية القطرية والتخطيط المواضيعي، وبذل الجهود لضمان أن تتفق المشاريع مع الأولويات الوطنية للدول الأعضاء، وتشجيع أنشطة التعاون التقني، ولاسيما من خلال التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ومراكز الموارد الإقليمية، وإقامة الشراكات في مجال التنمية، وزيادة التواصل مع الجهات الخارجية، والقيام بالتنسيق الداخلي، بما يتماشى مع مبادئ إدارة التعاون التقني (المرفق 1 بالمذكرة SEC/NOT/1790)،

(خ) وإذ يؤكّد من جديد الحاجة إلى تقوية أنشطة التعاون التقني وإلى المواظبة على تعزيز فعالية وكفاءة البرامج وفقاً لطلبات واحتياجات الدول الأعضاء في جميع المجالات الهامة داخل برنامج التعاون التقني،

(ذ) وإذ يقدّر مساهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة في الدول الأعضاء المتلقية للتعاون التقني، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً،

(ض) وإذ يعترف أيضاً بأن الكيانات النووية الوطنية وغيرها من الكيانات ذات أهمية كشريك في تنفيذ برامج التعاون التقني في الدول الأعضاء، وأنها تروّج لاستخدام التكنولوجيات النووية والتكنولوجيات المتصلة بها من أجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية،

(أ) وإذ يحيط علماً مع التقدير أيضاً بالأنشطة الجارية وضعها من جانب الوكالة في مجال إدارة المعارف النووية، ولا سيما المبادرات التي يرگز عليها برنامج التعاون التقني في سبيل مساعدة الكيانات النووية الوطنية وغيرها من الكيانات على تعزيز البنية الأساسية القاعدية في هذا المجال، بما في ذلك جوانب الأمان، وعلى مواصلة تحسين قدرتها المتصلة بالاعتماد على الذات والاستدامة،

- 1- يرجو من المدير العام أن يواصل تطوير وتيسير اقتسام التكاليف والاستعانة بالمصادر الخارجية وغير ذلك من أشكال "الشراكة في التنمية" عن طريق استعراض الإجراءات المالية والقانونية ذات الصلة وتعديلها أو تبسيطها، حسب الاقتضاء، وعن طريق إعداد نموذج للترتيبات والاتفاقات الخاصة بالاستعانة بالمصادر الخارجية؛
- 2- ويرجو من الأمانة أن تواصل العمل مع الدول الأعضاء، داخل المجموعات الإقليمية ذات الصلة، فيما يتعلق بتحديد مراكز الموارد الإقليمية ووضع مبادئ توجيهية لاستخدام هذه المراكز وتطوير وتحسين آليات الاستعانة بالمصادر الخارجية في سياق تعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛
- 3- ويرجو كذلك من المدير العام أن يواصل مراعاة آراء المؤتمر العام عندما يطلب من الدول الأعضاء أن تتعهد بدفع حصصها في الأرقام المستهدفة لصندوق التعاون التقني، وأن تدفعها للصندوق في حينها؛
- 4- ويحث الدول الأعضاء على تسديد مساهماتها الطوعية في صندوق التعاون التقني كاملة وفي حينها، ويرجو من الدول الأعضاء المتلقية المتأخرة في سداد ما عليها من تكاليف برنامجية مقررة الاسترداد أن تفي بهذا الالتزام؛
- 5- ويرجو من الأمانة ضمان البدء بتنفيذ المشاريع في عام 2005 لدى تسلّم الدفعة الأولى من تكاليف المشاركة الوطنية، على ألا تتأثر الأنشطة التحضيرية قبل حدوث ذلك، وأن يتم، في حالة عدم سداد أي قسط ثان يكون مستحقاً خلال فترة ثنائية السنوات، تحويل المشروع المعني في فترة السنتين التالية من التمويل الأساسي إلى التمويل ضمن مشاريع الحاشية (أ)؛
- 6- ويؤيد مقرر المجلس بشأن رجاء الأمانة أن تبلغه عن عملية تطبيق آلية المراعاة الواجبة على الدول الأعضاء؛
- 7- ويشدد على ضرورة تقوية أنشطة التعاون التقني، بما في ذلك توفير موارد كافية لها، وعلى المواظبة على تعزيز فعالية وكفاءة البرامج، ويرجو من الأمانة أن تواصل تشذيب "استعراض عام 2002 لاستراتيجية التعاون التقني" (الوثيقة GOV/INF/2002/8) بالتشاور مع جميع الدول الأعضاء؛
- 8- ويرجو من الأمانة أن تواصل جهودها الهادفة إلى تحسين فعالية وكفاءة إدارة شؤون التعاون التقني؛
- 9- ويرجو من الأمانة أن تكون سباقة أكثر في أداء دور بشأن التماس موارد لتنفيذ مشاريع الحاشية (أ)؛
- 10- ويرجو أيضاً من المدير العام أن يواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بذل الجهود من أجل تقوية أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة عن طريق وضع برامج فعالة ترمي إلى تعزيز وتحسين القدرات العلمية والتكنولوجية والبحثية والرقابية للدول الأعضاء المتلقية للتعاون التقني، مع مراعاة حالة البنية الأساسية والمستوى التكنولوجي للبلدان المعنية، وذلك بمواصلة مساعدتها على استخدامها في تطبيقات تقنيات الطاقة الذرية والتقنيات النووية على نحو سلمي ومأمون وآمن وخاضع للرقابة في مجالات، منها (أ) الأغذية والزراعة والصحة البشرية والصناعة وإدارة الموارد المائية والبيئة وإدارة المعارف والتكنولوجيا البيولوجية،

(ب) وتخطيط الطاقة النووية وإنتاجها للدول التي تواصل الاعتماد على القوى النووية كمكوّن من مكونات توليفتها المستدامة للطاقة في القرن الحادي والعشرين، من خلال المجالات المهمة ذات الصلة التي تحدّدتها الدول الأعضاء؛

11- ويرجو من المدير العام أن يواصل المشاورات والاتصالات مع الدول المهمة والمنظمات المختصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والهيئات الإنمائية الإقليمية وسائر الهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة، وذلك لضمان تنسيق أنشطة التكامل والارتقاء بهذه الأنشطة إلى المستوى الأمثل؛

12- ويرجو من المدير العام أن يساعد الدول الأعضاء المهتمّة في الحصول على المعلومات ذات الصلة عن (أ) دور القوى النووية في التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة، مسترشداً في ذلك بهدف التنمية المستدامة، (ب) ودور التكنولوجيا الإشعاعية والنووية في التخفيف من الغازات الملوثة (غازات المداخن وغازات الدفيئة)، وفي التصرف في النفايات والدوافق الزراعية والصناعية، وفي تحسين الأمن المائي، مع التركيز بشكل خاص على استخدام الحزم الإلكترونية والنظائر، وأن يساعد - عند الاقتضاء وبناءً على طلب الدول الأعضاء - على إعداد مشاريع مُحتملة في مجال التعاون التقني؛

13- ويرجو من المدير العام أن يبذل قصارى جهده لكي يكفل - عند الاقتضاء - أن يساهم برنامج الوكالة التعاوني التقني في تعزيز مجالات رئيسية محدّدة في "خطة تنفيذ جوهانسبرغ" وفي بلوغ "الأهداف الإنمائية للألفية"، ويرجو كذلك من المدير العام إبقاء الدول الأعضاء على اطلاع بما تنفّذه الوكالة من أنشطة في هذا الصدد؛

14- ويؤكد الحاجة إلى فهم أسواق التكنولوجيا النووية وإلى مواصلة تطوير آليات وممارسات مثلى لغرض التعامل مع القطاعين الخاص والعام؛

15- ويرجو من المدير العام أن يعزّز، في إطار برنامج التعاون التقني، الأنشطة التي تدعم عناصر الاعتماد على الذات والاستدامة وزيادة الجدوى بالنسبة للكيانات النووية الوطنية وغيرها من الكيانات في الدول الأعضاء، ولا سيّما في البلدان النامية، بما في ذلك تشجيع التعاون الإقليمي والأقاليمي بشأن هذه المسألة؛

16- ويرجو من المدير العام ومجلس المحافظين أن يتابعا هذه المسألة، ويرجو كذلك من المدير العام أن يقدم تقارير دورية إلى مجلس المحافظين، وتقريراً إلى المؤتمر العام في دورته التاسعة والأربعين (2005) عن تنفيذ هذا القرار وذلك في إطار بند من جدول الأعمال معنون "تقوية أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة".